|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022 جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C22/89-A** |
| **31 مارس 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| محضر موجز للجلسة العامة الرابعة | |
| الخميس 24 مارس 2022، من الساعة 14:40 إلى الساعة 18:00 | |
| **الرئيس:** السيد سيف بن غليطة (الإمارات العربية المتحدة) | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | المواضيع التي نوقشت | الوثائق |
| **1** | تقرير عن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد | [C22/19(Rev.1)](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0019/en) |
| **2** | تعيين مكتب استشاري خارجي مستقل للإدارة من أجل أحداث تليكوم الاتحاد، والتوصيات: متابعة | [C22/10](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0010/en) |
| **3** | تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذته في 2 مارس 2022 بشأن "العدوان على أوكرانيا" (تابع) | [C22/81(Rev.2)](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0081/en) |
| **4** | بيانات أدلى بها وزراء وأعضاء في المجلس |  |

# 1 تقرير عن أحداث تليكوم العالمي للاتحاد (الوثيقة C22/19(Rev.1))

1.1 قدم ممثل تليكوم الاتحاد الوثيقة [C22/19 (Rev.1)](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0019/en) التي أوجزت أبرز معالم حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021 الذي استضافته حكومة فيتنام، وخططاً لأحداث تليكوم الاتحاد في المرحلة المقبلة.

2.1 وتحدث أعضاء المجلس لشكر الاتحاد وحكومة فيتنام على تنظيم حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021 الذي كان ناجحاً.

3.1 وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم لمواصلة إقامة أحداث تليكوم العالمي للاتحاد التي تقدم منصة مهمة لتبادل المعلومات والتعاون. وأعرب البعض عن تفضيلهم للأحداث الحضورية كلما أمكن. ورحبوا على وجه الخصوص بإدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ودعوا إلى متابعته.

4.1 وعلى الرغم من أن عدداً من أعضاء المجلس تفهموا الأساس المنطقي للقرار، فقد أعربوا عن أسفهم لعدم إقامة أي حدث في عام 2022، وتساءلوا عن الآثار المترتبة على ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالموظفين والتمويل. وطُلب، على وجه الخصوص، المزيد من المعلومات عن حالة صندوق رأس المال العامل للمعارض، لا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى من الاحتياطي.

5.1 وأشار أحد أعضاء المجلس إلى إمكانية الاستفادة من تناقل الدروس المستخلَصة من المؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة الذي استضافته حكومة إسبانيا مؤخراً. وفي هذا الصدد، قال عضو المجلس من إسبانيا إن حكومته مستعدة لتقديم معلومات بشأن هذا الحدث.

6.1 واسترعى عضو المجلس من المملكة العربية السعودية الانتباه إلى ضرورة تحديث الوثيقة C22/19 (بالصيغة المراجَعة 1) لإدراج إشارة إلى البلدان الراعية، بما فيها بلاده.

7.1 وأوضح رئيس دائرة إدارة الموارد المالية أن صندوق رأس المال العامل للمعارض يتألف من أي فائض أو عجز يسجَّل في أحداث تليكوم الاتحاد. ونتيجة لجائحة COVID-19، أقيم حدثا عامي 2020 و2021 افتراضياً بدلاً من الصيغة الحضورية، مما أدى إلى عجز (1,9 مليون فرنك سويسري في عام 2020، ومبلغ مماثل في عام 2021) تم تحميله إلى الصندوق. ونتيجةً لذلك، بلغ رصيد الصندوق 4,6 ملايين فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2021، أي أقل بقليل من الحد الأدنى للاحتياطي البالغ 5 ملايين فرنك سويسري المنصوص عليه بموجب القرار 11 (المراجَع في دبي، 2018).

8.1 وقدم الأمين العام لمحة عامة عن تاريخ أحداث تليكوم الاتحاد، من أول حدث واسع النطاق نُظم في عام 1971، مروراً بفترة مثمرة ومربحة في التسعينيات أتاحت إنشاء صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الفوائض المسجلة، ووصولاً إلى التراجع اللاحق في الأحداث التي ينظمها الاتحاد، والتي أصبحت أقل جاذبية لصناعة الاتصالات بسبب موقعها وتركيزها والمنافسة من أحداث أخرى مماثلة. وبالتالي كان الإصلاح ضرورياً. وفي حين كان هناك تأييد كبير للإبقاء على أحداث تليكوم الاتحاد التي كانت قادرة على الاستجابة بشكل أفضل للشواغل الملحة المتعلقة بالسوق بالمقارنة مع المؤتمرات أو المنتديات الأخرى، فإن الأمر يتطلب تحولاً في التركيز والنهج، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الأخرى. وللأسف لم يتسن العثور على جهة مضيفة أو وضع ميزانية لتليكوم العالمي للاتحاد لعام 2022. وقد انخفضت تكاليف موظفي تليكوم بسبب عدم تجديد العقود المؤقتة أو العقود المحددة المدة حديثة العهد وإعادة توزيع الموظفين ذوي فترات الخدمة الأطول بالاتحاد إلى خدمات أخرى.

9.1 **وأحاط** المجلس **علماً** بالتقرير الوارد في الوثيقة C22/19 (بالصيغة المراجعة 1) آخذاً بعين الاعتبار تعليق عضو المجلس من المملكة العربية السعودية.

# 2 تعيين مكتب استشاري خارجي مستقل للإدارة من أجل أحداث تليكوم الاتحاد، والتوصيات: متابعة (الوثيقة C22/10)

1.2 قدم ممثل تليكوم الاتحاد الوثيقة [C22/10](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0010/en) التي تحتوي على ملخص لنتائج المناقشة بشأن الوثيقتين C21/10 وC21/79 خلال المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس التي عُقدت في يونيو 2021 فيما يتعلق بتعيين مكتب استشاري خارجي مستقل للإدارة للنظر في أحداث تليكوم الاتحاد. وقد اتُفق في المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس على تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة إلى دورة المجلس لعام 2022.

2.2 وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحليل نواتج المرحلة الأولى من استعراض المكتب الاستشاري، مع مراعاة التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء. ولا توجد حالياً معلومات كافية متاحة، لا سيما بشأن تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID‑19) على أحداث تليكوم الاتحاد: إذ لم يُستأنف السفر العادي بعد، وظلت العواقب طويلة الأجل مجهولة. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن تحليل المرحلة 1 استند إلى الخطة الاستراتيجية السابقة والغايات المقابلة لها؛ وأن الخطة الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

3.2 وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تحفظاتهم بشأن مقترحات الدمج المخطط لمنتدى التكنولوجيا الرقمية من أجل الصالح العام مع أحداث تليكوم الاتحاد القائمة، مثل منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات وقمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام، التي يختلف هيكلها وإطارها. وقد حظيت تلك الأحداث بسجل حافل بالنجاح يجب عدم تعريضه للخطر.

4.2 وبعد أن شدد أحد أعضاء المجلس على الحاجة إلى حل الشواغل المتعلقة بالميزانية قبل تعيين استشاري للمرحلة 2 من المراجعة، وطلب اثنان آخران توضيحاً بشأن تكلفة الاستشارات والأثر المحتمل للمرحلة الثانية، قدم رئيس دائرة إدارة الموارد المالية لمحة عامة عن العملية التي أدت إلى قرار تعيين خبير استشاري، بما في ذلك الاختصاصات والموارد المالية. وسُحب مبلغ 624 500 فرنك سويسري من صندوق رأس المال العامل للمعارض (EWCF) لتغطية المرحلة 1 من الاستعراض الذي قامت به الشركة الاستشارية الخارجية (Dalberg).

5.2 ورداً على طلب بتوضيح التدابير التي نُفذت بالفعل والإجراءات الأخرى المخطط اتخاذها، قدم ممثل شركة Dalberg لمحة عامة عن نطاق الولاية الاستشارية الأصلية، مشيراً إلى الطبيعة التشخيصية الخالصة للمرحلة 1 من الاستعراض، إذ طُلب من شركة Dalberg تقييم الاستراتيجية القائمة ونموذج الأعمال والشؤون المالية لأحداث تليكوم الاتحاد، وصياغة خيارات مجدية للأحداث من شأنها أن تدعم الغايات الاستراتيجية للاتحاد وتلبي احتياجات الأعضاء وتُستدام ذاتياً ولا تؤثر على الميزانية العامة. وقد طُرحت ثلاثة خيارات لكي ينظر فيها الاتحاد.

6.2 وبالنسبة للمرحلة 2 الرامية لإعداد برنامج أعيد تصميمه لتليكوم الاتحاد، تعتمد شركة Dalberg على التوجيه من الدول الأعضاء والأمانة فيما يتعلق بالنهج المطبق على الإطار الزمني والمدة والقضايا الأكثر حراجة للاستعراض. وعلى الرغم من أن التحليل الأولي لشركة Dalberg أشار إلى أن خيار حدث التكنولوجيا الرقمية من أجل الصالح العام كان منطلقاً جيداً، فإن فريق Dalberg منفتح على النظر في جميع الخيارات الأخرى، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من أجل تحديد أقرب نقاط التركيز صلة بالمرحلة الثانية من الاستعراض.

7.2 والأثر المحتمل لدمج الأحداث الحالية الناجحة مثل منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات وقمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام، يشكل عامل مخاطرة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذه العملية. ويمكن أيضاً تحقيق تكامل الأحداث لإقامة الصلة المثلى والالتزام الزمني الأمثل لأصحاب المصلحة من خلال الجمع بينها في المكان والزمان أو التعبير عن هذه الأحداث بمزيد من الفعالية ضمن ملف الأحداث بدلاً من الدمج الفعلي. وكانت هناك دروس يُتعظ بها من جائحة COVID‑19 أيضاً، بما في ذلك الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى تكيف الأحداث العالمية.

8.2 وقال أحد أعضاء المجلس لئن احتفظ الخياران الأول والثاني بالتركيز الإقليمي على البلدان النامية، فإن الخيار الثالث يتوخى حدثاً ذا تركيز عالمي بمشاركة القطاع الخاص ويمكن أن يكون الخيار الثالث مصدراً للإيرادات من خلال الرعاية، مما قد يزيد من ربحية الأحداث.

9.2 وأشار بعض أعضاء المجلس إلى عدم وضوح الولاية اللازمة على وجه التحديد للعمل في المرحلة 2 من عملية الاستعراض. وفي حال تعيين خبير استشاري، ينبغي تقديم اختصاصات عمله إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية. واقترح أحد أعضاء المجلس إمكانية تكليف موظفي تليكوم الاتحاد باستعراض التوصيات الواردة في التقرير المقدم من شركة Dalberg، نظراً لما لديهم من خبرة واسعة ولعدم التخطيط لإقامة أي حدث في عام 2022، بغية وضع مقترح تقني واضح للولاية الاستشارية في المرحلة التالية من الاستعراض.

10.2 وقال عضوان من أعضاء المجلس إن هناك تأييداً لمواصلة إقامة أحداث تليكوم الاتحاد على أساس نموذج أعمال متين ومستدام. وبالنظر إلى القيود المالية القائمة، وبدلاً من أن تنفذ إدارة الاتحاد المرحلة الثانية، لعلها تتمكن من تجنب تحمل تكاليف إضافية عن طريق العمل مع شركة Dalberg لصياغة تقرير موجز يقترح نموذجاً تجارياً - على أساس المرحلة 1 من الاستعراض والتعقيبات من أعضاء المجلس – تقدمه إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لكي يتخذ قراراً نهائياً بشأنه.

11.2 وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن عدم تأييدهم لمرحلة استشارية ثانية في هذه المرحلة، لأنها ستكون سابقة لأوانها بالنظر إلى القيود القائمة، بما فيها التحديات المالية، وإلى أن الاجتماعات الحضورية آخذة في البدء للتو. واتفق آخرون على أن الحاجة تدعو إلى مزيد من المعلومات والوقت الإضافي لتوضيح نطاق المرحلة الثانية من الاستعراض وإطارها الزمني، وللبت في الأفق المستقبلي.

12.2 وأيد عدد من أعضاء المجلس إحالة المسألة لكي يُنظر فيها إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، واستعراضها خلال دورة المجلس لعام 2023، أيضاً في ضوء أي تعديلات يمكن إدخالها على القرار 11 (المراجَع في دبي، 2018) وغيرها من النصوص التي لها تأثير على تليكوم الاتحاد في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.

13.2 وأعرب الأمين العام عن تقديره لتقرير شركة Dalberg الأولي الذي يراعي احتياجات الاتحاد ووضعه وإمكاناته. وقال، أصبحت المكاتب الثلاثة (مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات) تشارك بشكل متزايد في الأحداث من أجل تعزيز أنشطتها. ومن المفيد لمنصة الاتحاد أن تكمل أحداث القطاع الخاص مثل المؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة في برشلونة. ولكنه أقر بأن الوقت ربما ليس مناسباً لإطلاق المرحلة الثانية من الاستعراض إذ تعذر تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المرحلة 1، وأن الحاجة تدعو إلى مزيد من الوقت.

14.2 **وأخذ** المجلس **علماً** بالوثيقة C22/10 **واتفق** على إحالتها، إلى جانب المحضر الموجز للمناقشة، إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للنظر والبت فيها.

# 3 تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذته في 2 مارس 2022 بشأن "العدوان على أوكرانيا" (تابع) (الوثيقة C22/81(Rev.2))

1.3 عرضت عضو المجلس من فرنسا أحدث نسخة من المساهمة، على النحو الوارد في الوثيقة [C22/81(Rev.2)](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0081/en)، بالنيابة عن 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وأستراليا والبهاما وكندا والولايات المتحدة وجورجيا وغانا وأيسلندا وإسرائيل واليابان وليختنشتاين والجبل الأسود وموناكو والنيجر والنرويج وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة وتركيا وسويسرا وأوكرانيا.

2.3 وناقش وفدها مشروع القرار مع وفود من جميع المناطق وسعى إلى إدراج التعقيبات والعمل في الوقت ذاته على إيجاد حل وسط متوازن بين الذين يسعون إلى نص أقوى وبين الذين يفضلون نصاً ليس بتلك القوة.

3.3 حظي مشروع القرار بصيغته الحالية بتأييد 46 دولة عضواً في الاتحاد، منها 18 دولة عضواً في المجلس. وأوضح التأييد المتزايد أن النص مثَل حلاً وسطاً جيداً يعبر عن آراء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المجلس.

4.3 وكان أحد أهم التغييرات مواءمة عنوان مشروع القرار مع عنوان القرار 34 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين من أجل "تقديم المساعدة والدعم إلى أوكرانيا لإعادة بناء قطاع اتصالاتها"، بغية تأكيد الهدف النهائي المتمثل في تقديم المساعدة والدعم إلى أوكرانيا لإعادة بناء قطاع اتصالاتها.

5.3 وقُدمت الوثيقة لكي يواصل المجلس النظر فيها.

6.3 وأعرب عضو المجلس من الاتحاد الروسي عن أمله في أن تتمكن الوفود من إثبات قدرتها على التوصل إلى حل وسط بشأن الوثيقة C22/81(Rev.2). وتساءل، مع ذلك، عن الطريقة التي يرغب بها الرئيس في المضي قدماً مع تقديم المراجعة الحالية للوثيقة لجميع المقاصد والأغراض في الجلسة العامة الثانية المعقودة في 22 مارس 2022، والتي أعلن فيها عضو المجلس من فرنسا بالفعل تغيير العنوان، ولم تجر حتى الآن مناقشة رسمية للنص. وتساءل عما إذا كان النص سيناقَش في الجلسة العامة أو في فريق خاص أنشئ للعمل على النص خارج الجلسة العامة.

7.3 ودعا الرئيس أعضاء المجلس إلى النظر في الوثيقة كما هي معروضة، والمضي قدماً بها إذا كان هناك اتفاق، أو تقديم مقترحات وتعديل الوثيقة وفقاً لذلك.

8.3 وأعرب العديد من أعضاء المجلس وعدد من المراقبين من البلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار عن امتنانهم لعضو المجلس من فرنسا على الجهود الكبيرة التي بذلها وفدها لإيجاد ما يشكل حلاً وسطاً متوازناً يمثل إرادة عدد كبير جداً من الدول الأعضاء في المجلس وفي الاتحاد ككل. وطبقاً للقيم الأساسية للأمم المتحدة ولأغراضها الخاصة، يجب أن يتبنى الاتحاد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل. والاتصالات لا غنى عنها، خاصة لبلد وشعب ابتُليا بصراع. فهي تقوم بدور رئيسي في ضمان سلامة السكان وتقديم مساهمة إيجابية وبناءة للسلام. وتقديم المساعدة لإعادة بناء البنية التحتية للاتصالات وشبكاتها فضلاً عن كونه ضمن ولاية الاتحاد، هو ضرورة والتزام قانوني وأدبي يقع على عاتق الاتحاد. وعلاوةً على ذلك، فإن الوضع ملح، ولذلك يتعين على الاتحاد أن يتصرف فوراً، وينبغي للمجلس أن يعتمد مشروع القرار على النحو الذي عرض أثناء هذا الاجتماع.

9.3 وبالمثل، أعرب أعضاء آخرون في المجلس عن تقديرهم للجهود التي بذلتها عضو المجلس من فرنسا لإبراز مقترحاتهم في مشروع القرار وشددوا على ضرورة أن يدعم الاتحاد أوكرانيا في إعادة بناء بنيتها التحتية للاتصالات ذات الأهمية البالغة للحياة اليومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

10.3 وقال عضو المجلس من الصين إن بلاده دعت دائماً إلى احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي اتباع مفهوم أمني شامل وتعاوني ومستدام. وينبغي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة أن تولي الأولوية للسلم والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي، وأن تهيئ ظروفاً مؤاتية للتسوية الدبلوماسية للمنازعات. وقال إن بلاده تعارض أي إجراء يخاطر بتصعيد المواجهة والتوترات. وينبغي أن يعمل المجلس، في جميع أنشطته، وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. ومن الواضح أن لدى البلدان آراء مختلفة بشأن مشروع القرار ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن يعبَّر عنها حسب الأصول. وينبغي أن تستند أي قرارات صادرة عن الاتحاد إلى توافق الآراء، وأن يُتوصل إليها بروح الانفتاح وشمول الجميع. وينبغي للاتحاد أن يركز على الأنشطة الرئيسية في إطار ولايته وأن يمتنع عن اتخاذ أي مواقف سياسية.

11.3 وقال الرئيس إن البيانات السياسية سُجلت على النحو الواجب في الجلسات العامة السابقة، ويركز النقاش الآن على المسألة الجوهرية ضمن ولاية الاتحاد التي يتناولها مشروع القرار، وهي تقديم المساعدة التقنية لأوكرانيا من أجل إعادة بناء بنيتها التحتية للاتصالات.

12.3 ولكن عضو المجلس من الاتحاد الروسي قال إن نص الوثيقة يحتوي على صيغة تسيِّس مشروع القرار. وفي حين أن بلاده تؤيد الحاجة لأن يقدم الاتحاد المساعدة لإعادة بناء البنية التحتية لأوكرانيا، لا يمكنه قبول مشروع القرار طالما أنه يتضمن إشارة إلى الاتحاد الروسي، أو في الواقع إلى أي طرف آخر غير أوكرانيا، لأن هذه الإشارات محض سياسية. ولا ولاية للاتحاد للاعتراف بأطراف النزاع أو لتحديد الأدوار التي تقوم بها هذه الأطراف.

13.3 علاوةً على ذلك، استشهد بالأرقام 41 و68 و69 و70 من الدستور، التي تحدد ولاية المجلس، وأكد أن الأساس الوحيد الذي يستند إليه الاتحاد في اتخاذ إجراءات في أوكرانيا يمكن أن يكون قراراً قائماً أو تعليمات محددة أو مبادئ توجيهية صادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين. وباستخدام القرار ES-11/L.1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كأساس لضرورة تدخل الاتحاد بدون تعليمات واضحة من مؤتمر المندوبين المفوضين، يتجاوز المجلس ولايته. وعلاوةً على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة، بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات في عام 1949، أن تقدم توصيات إلى الاتحاد فيما يتعلق بتنفيذ أي من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولم تقدَّم في هذه الحالة أي توصيات من هذا القبيل. ويكرس هذا الاتفاق أيضاً استقلالية الاتحاد والحرية التي يتمتع بها في عملية صنع القرار. وأخيراً، لم تنص الخطة التشغيلية الحالية للاتحاد ولا الخطة التشغيلية للاتحاد لعام 2023 على أي أنشطة تتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الأساس الوحيد لاتخاذ الاتحاد إجراءات في أوكرانيا ينبغي أن يكون القرار 34 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين.

14.3 وقال إن وفده سيوافق على مشروع القرار لدعم المساعدة التقنية لأوكرانيا إذا حُذفت الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من نصه واقتصر على القرار 34 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين كأساس لاتخاذ إجراءات، وأُلغيت الإشارة إلى أطراف أخرى غير البلد الذي يحتاج إلى مساعدة، وهو أوكرانيا.

15.3 وبعد أن سأل الرئيس عما إذا كان يمكن لأعضاء المجلس قبول هذه التغييرات، أصر عدد من أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرار بالصيغة التي عُرض بها، مشيرين إلى الدعم الساحق للنص قبل الاجتماع. وقالوا إن الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تتفق مع القرارات المماثلة الصادرة عن منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعتمدة تلبيةً للدعوة الواردة في ذلك القرار إلى منظمات الأمم المتحدة للاستجابة للأزمة. وإن ذكر الاتحاد الروسي صراحةً يشكل جزءاً من تلك الإشارة، وكذلك بياناً للوقائع فيما يتعلق بالسبب الواضح جلياً للأضرار التي ألمّت بالبنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا. وبيَّن أحد المراقبين أن الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مشروع القرار تتفق مع العرف المعمول به؛ فالقرار 125 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها، تضمن مثلاً عدة إشارات إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

16.3 وأعرب المراقب من أوكرانيا عن امتنانه لوفد فرنسا على كل ما بذل من جهود للسير قدماً بمشروع القرار، وقال إن خدمات الاتصالات لا تزال مقطوعة تماماً عن بعض المناطق في بلاده، وإن البنية التحتية تتعرض للتدمير التدريجي بهجمات مستهدِفة يشنها الاتحاد الروسي. وقد التزم الاتحاد الدولي للاتصالات بتوصيل العالم، وعلى الرغم من تغير هذا العالم بسبب الحرب الشعواء التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، لا يمكن أن يبقى الاتحاد الدولي للاتصالات على الهامش، وعليه اتخاذ إجراءات محددة في مواجهة مثل هذا العدوان الوحشي. ودعا إلى اعتماد مشروع القرار بصيغته المعروضة، بما في ذلك تحديد سبب التدمير.

17.3 وتحدث المستشار القانوني للاتحاد الدولي للاتصالات بناءً على طلب الرئيس، فقال لا يوجد أي عائق قانوني أمام إدراج الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مشروع القرار، مبيناً أن بعض قرارات الاتحاد، بما فيها قرارات المجلس، سبق أن تضمنت مثل هذه الإشارات. بالإضافة إلى ذلك، وردت الإشارة في إطار فقرة *وإذ يذكّر كذلك* من مشروع القرار كوسيلة لعرض السياق، وليس كمصدر تعليمات أو تخويل للأمين العام في قسم منطوق القرار. لذلك، لن يتجاوز المجلس ولايته باعتماد الصيغة الحالية من مشروع القرار، وقد كُلف المجلس بوضوح في القرار 34 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بالنظر واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لإعادة بناء قطاع الاتصالات في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

18.3 وبعد أن تبين للرئيس عدم وجود رغبة في إجراء المزيد من التعديلات على النص وأن هناك تأييداً كبيراً لمشروع القرار، اختتم النقاش وقضى بأن مشروع القرار بصيغته الواردة في الوثيقة C22/81(Rev.2) قد اعتُمد.

19.3 وقال عضو المجلس من الاتحاد الروسي، متحدثاً بشأن نقطة نظام، إن الرئيس قد أخطأ في اختتام المناقشة، لأن وفده قدم طلباً مسبقاً لأخذ الكلمة كي يقدم مقترحاً. وأعرب عن رغبته في إسماع المجلس هذا المقترح لتيسير التوصل إلى قرار بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي تؤيد بلاده مضمونه. ويدعو هذا المقترح إلى حذف الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من فقرة "*وإذ يذكّر كذلك"*.

20.3 وقال لا يزال هناك نقاش يتعين إجراؤه، إذ لم يكن النص إلا موضوع مناقشات غير رسمية بين رعاة مشروع القرار المشتركين في تقديمه والدول الأعضاء الداعمة له. ولم يُتفحص النص ولا آثاره بشكل رسمي. وعلاوةً على ذلك، فإن المجلس لم يتصرف وفقاً لقواعده، لأن المادة 16 من النظام الداخلي للمجلس تتطلب أن يقوم الأمين العام بإعداد وتعميم تقدير منفصل للتكاليف المترتبة على أي مقترح ينطوي على نفقات للاتحاد، كما هو الحال بالتأكيد في مشروع القرار هذا، وأن يلفت الرئيس انتباه الجلسة العامة إلى هذا التقدير لكي يؤخذ في الاعتبار عند النظر في المقترح. وبما أن ذلك لم يحدث وأن الاتحاد الروسي لا يزال لديه مقترح يود أن يُنظر فيه، لا يمكن إغلاق المناقشة.

21.3 وقال عضو المجلس من كندا، متحدثاً بشأن نقطة النظام، إن الرئيس كان على صواب في إغلاق المناقشة.

22.3 وأخذ الرئيس علماً بالمآخذ التي أعرب عنها وفد الاتحاد الروسي والتي ستظهر في المحضر الموجز؛ ومع ذلك فقد اتُخذ القرار.

23.3 وقال عضو المجلس من الاتحاد الروسي إن نقطة النظام التي طرحها وفده والتي نشأت عن عدم تطبيق قاعدتين أثناء مناقشة هذا البند، بعدم إعطائه الكلمة وعدم الامتثال للمادة 16، لم تسوَّ، وتقدم بطلب للتصويت على قرار الرئيس بالاقتراع السري.

24.3 فذكَّر الرئيس بضرورة أن ينال طلب التصويت بالاقتراع السري تأييد عضوين آخرين على الأقل من أعضاء المجلس وفقاً للنظام الداخلي للمجلس، وتساءل عما إذا كان هناك أي تأييد للمقترح.

25.3 وإذ لم يحظَ المقترح بالتأييد، أعلن الرئيس أن التصويت المطلوب سيجري برفع الأيدي، وأن القضية المقرر عرضها للتصويت هي ما إن كانت الوفود تتفق مع قرار الرئيس باعتبار القرار الوارد في الوثيقة C22/81(Rev.2) معتَمداً.

26.3 وبعد أن شرح أمين الجلسة العامة إجراء التصويت برفع الأيدي، وبعد أن ثبت اكتمال النصاب[[1]](#footnote-1)\*، أُعلن بدء التصويت.

27.3 وقال عضو المجلس من الاتحاد الروسي، متحدثاً بشأن نقطة النظام، إن صياغة السؤال لا تعبر بدقة عن نقطة النظام التي أثيرت. وقال إن وفده تقدم بطلب للتصويت على إغلاق الرئيس للمناقشة لأنه لم يأخذ الكلمة عندما طلب ذلك ولأن الأمين العام لم يقدم تقديراً منفصلاً لتكاليف المقترح. وقال إن اعتراض وفده جاء على إغلاق المناقشة وليس على القرار نفسه. وإذا استمر التصويت على هذه المسألة بصيغتها الحالية، فإن وفده لن يشارك في التصويت.

28.3 فقال الرئيس بمجرد بدء التصويت، لا تمكن عندئذ مقاطعته.

29.3 وأعلن الرئيس نتائج التصويت:

30.3 فكان هناك 28 صوتاً مؤيداً ولم يكن هناك أي صوت معارض (0 اعتراضات) و11 امتناعاً عن التصويت. وبعد الحصول على الأغلبية المطلوبة البالغة نصف الأصوات زائد صوت واحد، **أُيد** قرار الرئيس.

31.3 ولذلك **اعتُمد** مشروع القرار بصيغته الواردة في الوثيقة C22/81 (Rev.2).

# 4 بيانات أدلى بها وزراء وأعضاء في المجلس

1.4 أعلنت السيدة ماريا أليخاندرا كوستا برييتو (نائبة الممثل الدائم بالبعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة) ترشيح السيد ماريو مانيفيتش لإعادة انتخابه لمنصب مدير مكتب الاتصالات الراديوية.

2.4 وأعلن السيد صبري باشطبجي (الممثل الدائم لتونس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف) عن ترشيح بلده لإعادة انتخابه في المجلس، كما أعلن عن ترشيح الدكتور بلال الجاموسي لمنصب مدير مكتب تقييس الاتصالات بدعم من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

3.4 وإذ أشار عضو المجلس من كوت ديفوار إلى أن كوت ديفوار زادت مساهمتها من ربع وحدة إلى وحدتين، أعلن ترشيح بلده لإعادة انتخابه لعضوية المجلس.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام: هولين جاو | الرئيس: سيف بن غليطة |

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. \* كانت ممثلة في الجلسة 45 دولةً عضواً في المجلس لها حق التصويت. [↑](#footnote-ref-1)